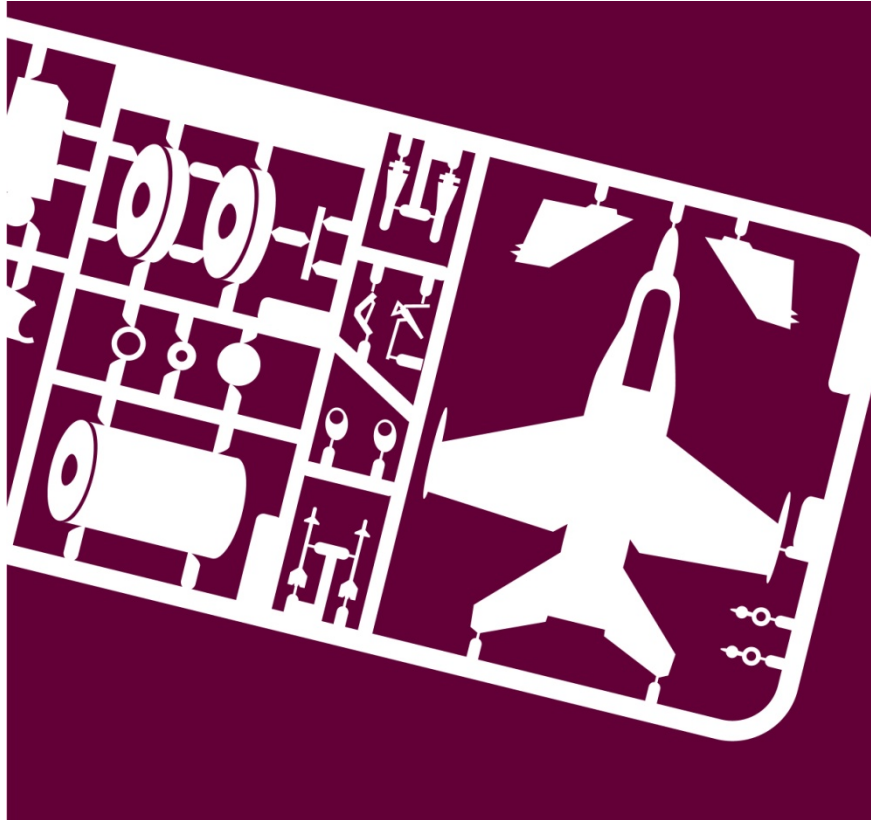


تجميع كل الأجزاء معاً

لماذا يجب أن تنظم معاهدة تجارة الأسلحة تجارة أجزاء ومكونات
الأسلحة والمعدات العسكرية

يونيو / حزيران 2012



أوكسفام عضو في التحالف الدولي لمراقبة الأسلحة **control arms**



OXFAM

www.oxfam.org

ملخص

- لا يمكن صناعة الأسلحة والمعدات العسكرية الحديثة وصيانتها من دون الاستعانة بأجزاء ومكونات. ولكن هذه الأخيرة يتم الإتجار فيها حول العالم، عبر سوق عالمية ضعيفة التنظيم.
- بلغ حجم التجارة العالمية في أجزاء ومكونات الأسلحة بين عامي 2008 و2011 ما لا يقل عن 9.7 مليار دولار.
- يتم تجميع الأسلحة من مكونات تأتي من جميع بقاع العالم – كثيراً ما تأتي من بلدان لا تخضع لأي مراقبة فعالة على نقل الأسلحة.
- يتيح سوء تنظيم تجارة قطع الغيار تخطي المستخدمين غير المسؤولين الحظر المفروض على السلاح.
- توفر معاهدة تجارة السلاح فرصة فريدة لتنظيم تجارة القطع والمكونات الخاصة المستخدمة في تجارة السلاح، وستتسم المعاهدة بخلل كارثي لو لم تفعل.

توضيح أهمية تنظيم تجارة الأجزاء والمكونات

لا يمكن صناعة الأسلحة والمعدات العسكرية الحديثة وصيانتها من دون الاستعانة بأجزاء ومكونات، وهذه الأخيرة يتم الإتجار فيها حول العالم، عبر سوق عالمية ضعيفة التنظيم. ومن دون تنظيم هذه التجارة، ومن دون تنظيم تجارة الأسلحة كاملة التصنيع، يستحيل تقليص تأثير النقل غير المسؤول للأسلحة على حقوق الإنسان، الأمن والتنمية.

لقد بلغ حجم التجارة العالمية في الأجزاء والمكونات بين عامي 2008 و2011 ما لا يقل عن 9.7 مليار دولار.¹ هذا الكم الهائل المكسب من أجزاء الأسلحة يتألف من مكونات نهائية للطائرات و أجزاء خاصة بالأسلحة الصغيرة والخفيفة. ومن دون هذه الحركة الضخمة لتجارة الأجزاء والمكونات، لم يكن ليكتب لتجارة السلاح، كما نعرفها، الوجود.

الأجزاء والمكونات في إنتاج الأسلحة الصغيرة

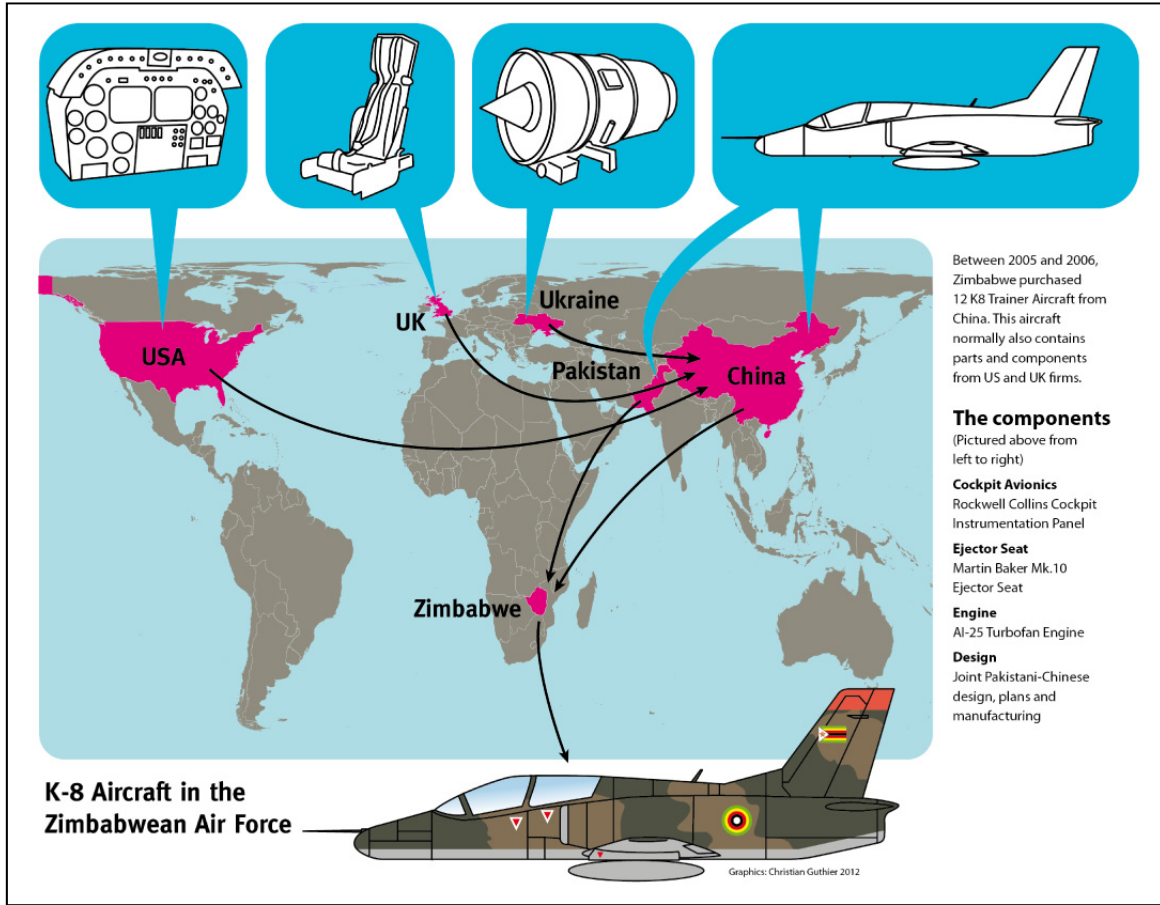
الغالبية العظمى من الأسلحة والذخائر التي استخدمت في النزاعات في أفريقيا، بما في ذلك البنادق ومدافع الأر بي جي والهاون والبنادق الآلية وما يشبهها من الأسلحة الصغيرة والخفيفة، يتم استيرادها من خارج القارة.² على أن هناك صناعة ناشئة لإنتاج الأسلحة الصغيرة والخفيفة في العديد من بلدان القارة الأفريقية، تيسر ظهورها بمساعدة بلدان من خارج المنطقة. التجارة التي تقوم عليها تلك الصناعة مشروعة في حالات عدة ولكن هناك حالات أخرى يتم استخدام الأسلحة المنتجة في اقرار انتهاكات للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان.

من بين المنتجات التي انتشر إنتاجها وتداولها على نطاق واسع في جميع أرجاء أفريقيا البندقية الكلاشينكوف (أو AK-47) والتي أطلقت عليها منظمة أوكسفام عام 2006 "آلة القتل المفضلة على مستوى العالم".³ وقد كان لهذا السلاح أثر كارثي على أفريقيا، فبين عامي 1990 و2005، ظلت القارة تفقد أكثر من 18 مليار دولار كل سنة نتيجة النزاع المسلح.⁴ وقد تم حتى اليوم تداول واستخدام ما بين 50 إلى 70 مليون بندقية في جل حروب القارة وتمرداتها خلال السبعين سنة الماضية. يرجع ذلك، في جانب منه، إلى تعدد مصادر الإنتاج المحلية، وكذلك إلى أنشطة السماسرة الإجراميين من أمثال فيكتور بوت. وذلك أن AK-47 هو السلاح المفضل في العديد من البلدان المقفلة إلى القدرات التكنولوجية، لرخص ثمنه وبساطة صيانتها.

تنتج العديد من الشركات الإثيوبية بنادق الكلاشينكوف ومدافع الهاون والراجمات وذخائر الأسلحة الصغيرة. فقد بدأت مجموعة "جافات" لهندسة التسليح (GAEC)، على سبيل المثال، في إنتاج نسخة معدلة من الكلاشينكوف، وهي AK-103، في تسعينيات القرن الماضي، بمساعدة من كوريا الشمالية، والتي حصلت منها أيضاً على الأجزاء والمواد الخام.⁵ كذلك تم استيراد أجزاء أخرى عام 2006.⁶ وقد استخدم هذا السلاح في الحرب الإثيوبية – الإريترية 1998 – 2006، وفي الغزو الإثيوبي للصومال عام 2008.

كذلك أنتجت الشركة النيجيرية للصناعات الدفاعية نسخة أخرى من الكلاشينكوف وذخيرته، بمساعدة من الصين.⁷ وقالت الشركة إنها قادرة على تجميع الهاون البلجيكي والبنادق التي تعود للحقبة السوفياتية، ومدافع الأر بي جي، فضلاً عن البنادق الآلية الخفيفة البلجيكية والإيطالية.

وكما هي حال المنتجين الآخرين – في كينيا، تنزانيا، وأوغندا، ناميبيا وزيمبابوي – لا تستطيع أي من تلك الشركات أن تعمل من دون الحصول على مساعدات وتكنولوجيا وأجزاء ومكونات من خارج أفريقيا – وكثير منها يتم نقلها من دون رقابة فعالة تضمن دعم تلك التجارة للأمن بدلاً من تقويضها له.



سد الثغرات المحتملة في معاهدة تجارة الأسلحة

في كفة من كفتي الميزان، تزايد مستمر في "تجار التجزئة على الإنترنت" الذين يبيعون مكونات الأسلحة الصغيرة والخفيفة في شتى أنحاء العالم.⁸ وفي الكفة الأخرى، تصنع شركات الدفاع الكبرى الدبابات والطائرات وغيرها من أنظمة رئيسية، باستخدام أجزاء ومكونات تأتي من مصادر مختلفة وبلدان متعددة. فمؤسسة بي إي إي BAE، على سبيل المثال، تحصل على المكونات الأساسية للدبابة تشالنجر 2، التي تقوم بتصنيعها في المملكة المتحدة، من ستة بلدان مختلفة.⁹

بعض البلدان الأقل تقدماً في الصناعة تشتري معدات مثل الدبابات أو الطائرات على شكل أجزاء مفككة، يتم نقلها إلى الدولة المشترية التي تقوم بتجميعها، بنظام "الإنتاج بترخيص". ومن أمثلة ذلك ما قامت به الحكومة المصرية، عام 2011، من توقيع اتفاقية لتمديد اتفاق قديم طويل الأجل لتجميع الدبابة الأمريكية إم 1 إيه 1 M1A1، دبابة القتال الرئيسية في مصر. بانتهاء العقد ستكون الحكومة قد اشترت 1130 دبابة إم 1 إيه 1 لتجميعها في المصانع المصرية.¹⁰ وفي إطار اتفاقية مشابهة، يتم أيضاً تجميع طائرة التدريب الصينية كي 8 إي K-8E في مصر.¹¹

لقد أضحت الآن تجارة الأجزاء والمكونات نشاطاً تجارياً عالمياً. ومن شأن عدم تنظيم مثل تلك الصفقات تحت مظلة معاهدة تجارة الأسلحة أن يخلق ثغرات واسعة، تكفي لتمكين الدول من تسليح قواتها المسلحة، بالكامل، خارج نطاق المعاهدة.

القدرة على شراء قطع الغيار أمر لا غنى عنه لصيانة الأسلحة والمركبات. وقد أدى ضعف تنظيم تلك التجارة إلى إضفاء ضبابية بالغة على الحدود الفاصلة بين الأسواق الشرعية وغير الشرعية، مما نجم عنه ازدهار للسوق السوداء الخاصة بقطع الغيار العسكرية.

من دون قطع غيار، سرعان ما تصبح الأسلحة عديمة الاستخدام. لا ينطبق ذلك على الأسلحة المتواجدة في أيدي قوات الأمن الشرعية والمسؤولة فحسب، بل وعلى تلك المتواجدة في أيدي الجماعات التي قد تستخدمها لانتهاك حقوق الإنسان أو تأجيج النزاع أيضاً. وبسبب تلك الاعتبارات، تم إخضاع ليبيا وإيران لسلسلة من قرارات الحظر الوطنية والإقليمية والأممية.

بين هاتين الدولتين اختلاف بيّن في القدرة على الحصول على قطع الغيار. هذا الاختلاف يؤكد أهمية ضبط تلك التجارة، حفاظاً على القانون الدولي، وتحاشياً لتغذية التجارة غير المشروعة في السلاح.

ليبيا وإيران

كان لدى ليبيا، عام 2011، من الناحية النظرية، 374 طائرة مقاتلة، ولكن معظمها كان غير قابل للعمل، مما حد من قدرة نظام القذافي على مهاجمة المدنيين من أبناء وطنه.¹²

كان المحلل العسكري الأمريكي أنطوني كوردسمان قد وصف في فترة مبكرة، عام 2004، ليبيا بأنها "أكبر مرآب عسكري في العالم"، نظراً للقلة الشديدة في عدد طائراتها المقاتلة الموجودة في الخدمة فعلياً، بعد أن حرمتها العقوبات الدولية، إلى حد بعيد، من الحصول على قطع الغيار.¹³ وحتى قبل أن يفرض الناتو منطقة حظر طيران فوق ليبيا، كانت التقارير تشير إلى قلة عدد طائرات الهليكوبتر الهجومية أو الطائرات المقاتلة المستخدمة فعلياً. كذلك تواتر عن الطيارين أنهم كانوا يقومون بعدد قليل من الطلعات فقط، فضلاً عن أن طائرة سقطت نتيجة خلل ميكانيكي.¹⁴

على أن التجارة في الأجزاء غير المراقبة أتاحت لبلدان أخرى إفساح قرارات الحظر على السلاح. فلدَى إيران، على سبيل المثال، شبكة من المتعهدين الذين يتعاملون في الأسواق الشرعية وغير الشرعية، على حد سواء، تتيح لها تخطي العقوبات الأمريكية والأممية. لذلك، فلدَى إيران قوة جوية لا بأس بها، تشمل 300 طائرة مقاتلة،¹⁵ 60 بالمئة منها صالحة للعمل. وقد أمكن الحفاظ على قدرة عمل تلك الطائرات بسبب تجارة قطع الغيار والإنتاج المحلي الهائل للمكونات، من خلال الهندسة العكسية للمعدات التي كانت بحوزة إيران بالفعل، وتلك التي استطاعت الحصول عليها من السوق السوداء.¹⁶ وقد تم سجن متعهد فرنسي، عام 2010، في الولايات المتحدة لمحاولته تصدير محركات المقاتلة النفاثة إف-5 وأجزاء منها إلى إيران،¹⁷ كما أدينَت مجموعة ماك للطيران، الأيرلندية، بشراء أجزاء من الطائرة إف-5 من مؤسسات أمريكية وتصديرها، بشكل غير شرعي، إلى إيران.¹⁸

لكل تلك الأسباب – خاصة الطبيعة العالمية لتجارة السلاح – فإنه من الحيوي للغاية أن يتم إدراج المكونات ضمن معاهدة تجارة أسلحة ملزمة قانونياً على المستوى الدولي. لا يعني ذلك أنه يجب مراقبة بيع كل صامولة ومسمار وزنبرك، ولكنه يعني تنظيم تجارة تلك الأجزاء والمكونات التي تم تصميمها، أو تصنيعها، أو تعديلها خصيصاً لأغراض عسكرية، ولا غنى عنها لتشغيل الأسلحة وذخيرتها.¹⁹

من دون تنظيم لتجارة الأجزاء والمكونات على مستوى العالم، يستحيل التنظيم الفعال لأي جانب من تجارة السلاح، إذ سيكون بمقدور الشركات أن تلتف حول القواعد فتشحن الأسلحة على شكل أجزاء، من بلدان مختلفة حول العالم. إذا ما تم تنظيم التجارة المشروعة في الأجزاء والمكونات، على نحو شفاف، في إطار معاهدة تجارة الأسلحة يغدو التعرف على التجارة غير المشروعة وإيقافها أسهل بكثير. وذلك أن معايير التجارة التي تشمل عليها المعاهدة، والتي تدخل ضمن القوانين الوطنية لكل الدول الموقعة على المعاهدة، هي الوسيلة الوحيدة لمعرفة ما يتم الإتجار فيه، وأين يتم، مما يتيح مراقبة تلك التجارة.

دعوة إلى العمل وتوصيات للمفاوضين

على الدول التي تدعم معاهدة قوية وفعالة للتجارة في الأسلحة أن تحشد بقوة التأييد لتضمين الأجزاء والمكونات المتخصصة في بنود المعاهدة. لن يشمل ذلك عناصر معمة، بل فقط تلك الأجزاء والمكونات المصممة والمصنعة خصيصاً لصناعة السلاح.

التجارة العالمية في الأجزاء والمكونات جزء لا يتجزأ من تجارة السلاح. فالأسلحة والمعدات العسكرية يتم تصنيعها من أجزاء يتم الحصول عليها من شتى أنحاء العالم، أو يمكن شحنها عبر الحدود على شكل أجزاء ليتم تجميعها.

الأجزاء والمكونات جزء لا يتجزأ أيضاً من خدمة ما بعد البيع لصيانة أو إصلاح المعدات، ويشمل ذلك المستخدمين غير المسؤولين أيضاً. ينطبق ذلك على المعدات الكبرى، مثل الطائرات والدبابات، كما ينطبق على الأسلحة الصغيرة والخفيفة.

على كل الحكومات أن تكفل:

- أن يغطي نطاق معاهدة تجارة الأسلحة كل الأجزاء والمكونات المتخصصة المصممة والمنتجة لصناعة السلاح، أو التي يمكن استخدامها في المعدات الدفاعية.
- أن يخضع نقل الأجزاء والمكونات، كما هي الحال مع الأسلحة والأنظمة الكاملة، إلى تقييم مخاطر شامل تقوم به السلطات المصدرة لترخيص التجميع – خصوصاً وأن نقل مكونات غامضة قد يكون له دوراً حاسماً أيضاً في إحياء كامل القدرة الفتاكة لسلاح أو نظام ما.
- أن تشمل معاهدة التجارة في الأسلحة على متطلبات رفع تقارير كاملة عن نقل مثل تلك الأجزاء والمكونات، مع علانية تلك التقارير لتحسين الشفافية والمساءلة.

- ¹ UN Comtrade Database 2008–11, <http://comtrade.un.org/db/>
- ² D. Hillier (2007) 'Africa's Missing Billions', IANSA, Oxfam, and Saferworld, <http://policy-practice.oxfam.org.uk/publications/download?id=366084&dl=http://oxfamlibrary.openrepository.com/oxfam/bitstream/10546/123908/1/bp-africas-missing-billions-111007-en.pdf>
- ³ O. Sprague (2006) 'The AK-47: The World's Favourite Killing Machine', Oxfam International and Control Arms Campaign
- ⁴ 'Africa's Missing Billions', *op. cit.*, p. 21
- ⁵ P. Wezeman et al. (2011) 'Arms Flows to Sub-Saharan Africa', SIPRI Policy Paper 30, December 2011,
- ⁶ *ibid.*
- ⁷ *ibid.*, p.9 لاحظ أيضاً أن ديكون DICON نفسها أشارت إلى شراكة مع مؤسسة التصنيع الدفاعي الصينية بولي-تكنولوجيز، الصين انظر <http://www.dicon.gov.ng/military1.html>
- ⁸ انظر على سبيل المثال: <http://www.gunaccessories.com>; <http://www.gunspares.co.uk>; and <http://www.arms.es> مثل تلك الأنشطة التجارية تجعل السوق العالمية الحرة للمكونات أيسر منالاً للجميع، وليس للحكومات فقط.
- ⁹ انظر: <http://www.army-technology.com/projects/challenger2/>
- ¹⁰ *Defense Industry Daily* (2012) 'Egypt orders more M1A1 tanks', 10 January 2012. <http://www.defenseindustrydaily.com/egypt-847m-request-for-125-m1a1-tanks-03684/>
- ¹¹ *Defense Industry Daily* (2010) 'China's K-8 jets: a killer for Myanmar', 30 June 2010. <http://www.defenseindustrydaily.com/Chinas-K-8-Jets-A-Killer-for-Myanmar-06457/>
- ¹² International Institute for Strategic Studies (2010) 'Military Balance 2010', p.263
- ¹³ A.H. Cordesman and R. Faith (2004) 'Military Balance in the Middle East', CSIS, p.96. <http://csis.org/publication/military-balance-middle-east-0>
- ¹⁴ انظر: <http://aviation-safety.net/wikibase/wiki.php?id=121151>
- ¹⁵ A.H. Cordesman and A. Wilner (2012) 'U.S. and Iranian Strategic Competition: The Conventional and Asymmetric Dimensions', CSIS, pp.33-38. http://csis.org/files/publication/120221_Iran_Gulf_MilBal_ConvAsym.pdf
- ¹⁶ *ibid.*, p.34
- ¹⁷ U.S. Department of Justice (2011) 'Summary of Major U.S. Export Enforcement and Embargo-Related Criminal Prosecutions: 2007 to the Present', September 2011. <http://www.justice.gov/nsd/docs/summary-eaca.pdf>
- ¹⁸ *ibid.*
- ¹⁹ على سبيل المثال، Chips Investment Casting Inc في تايوان أجزاء مجموعة متنوعة من مختلف الأسلحة والمركبات. فهي تنتج الأجزاء الصغيرة الخاصة بأسلحة تتراوح بين المسدسات وبنادق الصيد إلى أجهزة الدفع التريو للمحركات الهوائية، وتبيعها لشركات الدفاع في آسيا، والشرق الأوسط وإستراليا، وأوروبا، والأمريكتين. تم الحصول على تلك التفاصيل من مواقع إلكترونية مختلفة، تشمل:
- <http://www.importgenius.com/suppliers/chips-investment-casting-inc;>
http://electronics.taiwantrade.com.tw/ORG/front/searchserv.do?method=listProductProductDetail&locale=2&MEMBER_TYPE=4&WEB_OPEN=0&DOMAIN_NAME=chips&DOMAIN_NAME_FLAG=0&company_id=7008&catalog_id=123944&come_soon=0; and <http://en.chips-casting.com/profile>

كتب هذه الورقة بن مورفي وديبيان باسو راي. وتشكر منظمة أوكسفام هولجر أندرز الذي أجرى البحث الأولي لهذه الإحاطة؛ كما تشكر أيضاً كلا من جون ماغراث، وكريس ستيفنسون-دريك، وأنا ماكدونالد، وإد كيمس، وجوناثان مازلياه، ودانييل غوريفان، وكليمر مورتيمر، والإدارة القانونية لمعاهدة تجارة الأسلحة، ومارتن بوتشر، وهيلينا وال، ونيكولاس فيركن، للمساعدة في إنتاجها.

لمزيد من المعلومات حول القضايا المثارة في هذه الورقة، يُرجى مراسلة البريد الإلكتروني التالي
advocacy@oxfaminternational.org

تخضع هذه المطبوعة لحقوق الملكية الفكرية، مع إمكانية استخدام النص مجاناً لأغراض المناصرة، والحملات، والتعليم، والبحث، شريطة ذكر المصدر بالكامل. ويطلب صاحب حقوق الملكية الفكرية تسجيل جميع هذه الاستخدامات لديه، لأغراض تخص تقييم التأثير. عند النسخ في أية ظروف أخرى، أو إعادة استخدام النص في مطبوعات أخرى، أو ترجمته أو تعديله، يجب الحصول على إذن، وقد يتطلب الأمر سداد رسوم. البريد الإلكتروني:

E-mail policyandpractice@oxfam.org.uk.

المعلومات الواردة في هذه المطبوعة صحيحة في وقت طبعتها.

تولت أوكسفام بالمملكة المتحدة عملية النشر لصالح منظمة أوكسفام الدولية، في مايو/أيار 2012

الترقيم الدولي: 978-1-78077-123-6

Oxfam GB, Oxfam House, John Smith Drive, Cowley, Oxford, OX4 2JY, UK

منظمة أوكسفام

منظمة أوكسفام هي اتحاد دولي يضم 17 منظمة تعمل معاً في 92 بلداً، كجزء من حركة عالمية من أجل التغيير، وبناء مستقبل خال من ظلم الفقر. للإطلاع على مزيد من المعلومات، يُرجى مراسلة أي من وكالاتنا، أو زيارة موقعنا على الإنترنت www.oxfam.org



OXFAM

www.oxfam.org